ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Turkish Political Relations with the Countries of the Turkish National Council a Strategic Vision

DR. Rawaa Taha Darweesh

AL-ESRAA University college-Department of media

* *Corresponding author: E-mail* :
rauaa@esraa.edu.iq

***Keywords*:**
Azerbaijan, Kyrgyzstan, Kyrgyzstan, Turkey, Uzbekistan, Turkmenistan, Turkish National Council

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 1 June. 2022
Accepted 8 June 2022
Available online 14 Dec 2022
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©2022 COLLEGE OF Education for Human Sciences, TIKRIT UNIVERSITY. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

Turkey has always dreamed of establishing a framework or an institutional entity in which the efforts of most Central Asian countries, which belong to the Turkish race and speak the Turkish language, are united, and this dream remained an obsession and a main goal in Turkish politics. The Turkish foreign policy in the establishment and the development of the path in the establishment of the Council, which has come to include all the Turkish-speaking countries under the leadership and sponsorship of Turkey. This indicates the deep political awareness of the importance of the establishment of this comprehensive national political framework.

© 2022 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.29.12.1.2022.17

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for

العلاقات السياسية التركية مع دول المجلس القومي التركي(رؤية ستراتيجية)

م.د رواء طه درويش/كلية الاسراء الجامعة الاهلية – قسم الاعلام

الخلاصة:

لطالما راود تركيا حلم تأسيس إطار أو كيان مؤسسي توحد فيها جهود معظم دول اسيا الوسطى والتي انتمائها الى العرق التركي وتتحدث باللغة التركية ، وظل هذا الحلم يمثل هاجسا وهدفا اساسيا في السياسة التركية وبذلت تركيا جهود كبيرة في التهيئة لتحويل هذا الحلم الى واقع فعلي وبدأت فعلا مساعي السياسة

الخارجية التركية في التأسيس وتطور المسار في تأسيس المجلس الذي اضحى يضم كل الدول الناطقة بالتركية بقيادة تركيا ورعايتها .وهذا يدل على الادراك السياسي العميق لأهمية التأسيس لهذا الاطار القومي السياسي الجامع .

الكلمات المفتاحية

(آذربيجان، كارخستان، قرغيزستان ، تركيا ، اوزبكستان ، تركمانستان ، المجلس القومي التركي)

المقدمة

أسهمت تركيا وبشكل فعال وقيادي الى تأسيس المجلس التركي** الذي يضم عدد من دول اسيا الوسطى الناطقة باللغة التركية لأن القومية هي الفكرة المحركة للسياسة التركية التي عملت ولسنوات طويلة من اجل احياء فكرة الوطن القومي التركي كإطار جامع لكل الدول الناطقة باللغة التركية ساعية من خلال هذا العمل المؤسسي الى تشكيل قوة قومية سياسية مؤثرة في سياسات التوازنات بين القوى الكبرى الولايات المتحدة الامريكية وروسيا والصين ولاسيما وان الدول المشكلة للمجلس التركي تقع في قلب العالم وفي مسار طريق الحرير وبجوار اوروبا والصين .ان بعث الفكرة القومية يراد منها لتكون المحرك لمشروع تركيا القومية الكبرى ذي الاهداف السياسية الكبيرة وعلى هذا تحاول تركيا المعاصرة التي يقودها حزب اسلامي البناء على القومية كحجر اساسي لبعث امجاد التاريخ وتشكيل الحاضر, والتأثير في اتجاهات المستقبل.

اشكالية الدراسة

وتنطلق اشكالية الدراسة من التساؤلات التالية :

1-هل اندفاع تركيا باتجاه دول اسيا الوسطى الناطقة بالتركية مرده الدوافع القومية ام المصالح الاقتصادية؟

2-هل يمكن للغة والثقافة والقومية ان تكون مرتكزات لنجاح مشروع العالم القومي التركي الذي يجسده المجلس القومي التركي ، ام ما سمي اليوم (منظمة الدول الناطقة بالتركية)؟

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية اساسية (ان تركيا وعلى الرغم من توجهها الاسلامي اليوم بفعل وجود حزب العدالة والتنمية في الحكم تستخدم الفكرة القومية لتعزيز سياستها ومصالحها الاقتصادية في علاقاتها مع الدول الاسيوية الناطقة بالتركية وبالتالي تفترض الدراسة ان الفكرة القومية تؤثر تأثيرا اساسيا في طبيعة العلاقات السياسية التركية بصرف النظر عن طبيعة الحزب الحاكم)

هيكلية الدراسة

تم تقسيم البحث الى محورين اساسيين سعى المحور الاول لفهم الخلفية التاريخية التي تربط تركيا بدول المجلس من الناحية التاريخية اما المحور الثاني فحاولنا ان نستشرف مستقبل المجلس عبر وضع مشاهد ثلاث مستقبلية في ضوء عدد من المعايير والضوابط من خلال الامكانيات والقدرات في توظيف تطور هذه العلاقات بين دول المجلس التركي في النواحي الاقتصادية والثقافية وغيرها وبعد ذلك سعت الخاتمة الى ان تخلص الى مجموعة من النقاط التي يمكن ان تكون نافعة على المستويين المعرفي والسياسي.

المحور الاول : العلاقات التركية مع دول المجلس تاريخياً

اخضعت الدولة العثمانية الجمهوريات في آسيا الوسطى إلى سيطرتها خلال الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر إلى القرن السادس عشر، وقد تركت الدولة العثمانية في هذه الجمهوريات أثراً ثقافياً إسلامياً حيث أن 70% من المواطنين في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى يرتبطون عرقياً مع الاتراك، وان خمساً من هذه الجمهوريات تتكلم اللغة (التركية الاذرية) وهي قريبة من التركية، اما طاجكستان ورغم ان (الطاجيكية والتي تعد لغة فارسية) هي اللغة الرسمية، الا أن هناك 35% يتحدثون اللغة التركية فيها. وكان يطلق على سكان آسيا الوسطى اسم تركستان ومعناها بلاد الترك، الا ان التسمية تركستان تلاشت بعد الثورة البلشفية عام 1917، واستمر خضوع هذه الجمهوريات الإسلامية إلى نفوذ وسيطرة الاتحاد السوفيتي حتى عام 1991، اذ بدأت هذه الجمهوريات عهداً جديداً من الاستقلال التام عن الاتحاد السوفيتي بعد انهياره [1]. ومن دول آسيا الوسطى وجنوب القوقاز الناطقة بالتركية والتي دخلت المجلس التركي هي : (اذربيجان، كازاخستان، قرغيستان، اوزبكستان، تركمانستان) .

وتمثل آسيا الوسطى مفتاح صياغة استراتيجية تركية آسيوية، اذ يترتب على تركيا ابزار مهاراتها في القدرة على الاستفادة من علاقاتها مع الدول غير الاسيوية، مثل الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوربي، من

ناحية، وانتهاج دبلوماسية نشطة تمنع عزلتها عن أحد المعسكرات داخل هذه المنطقة، من ناحية أخرى، وذلك من خلال المتابعة الدائمة للمتغيرات التي تشهدها توازنات الداخل الاسيوي، وهو ما يستوجب على تركيا أيضا تطوير علاقاتها بآسيا الوسطى من خلال تحديد أولوياتها الاستراتيجية في معادلة اسيا اوروبا. وسيشكل وجود علاقة طويلة المدى بين استراتيجية أوراسيوية كبرى وبين السياسة الخارجية نحو آسيا الوسطى، ارضية لحصول تركيا على التأثير العالمي والقاري والإقليمي اي كان مستواها[2]

ومثل بروز واستقلال الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطي صدمة لدى الأتراك، ادت الى استجابات عاطفية وسياسية متسرعة، وقد نشطت في اعقاب ذلك ايديولوجيا (عثمانية) و(طورانية) تطمح باتساع نفوذ تركيا من بحر الأدرياتيك إلى سور الصين، ونشط الرئيس التركي تورغوت أوزال بحماسة كبيرة في سياسات آسيا الوسطى أملاً في انشاء رابطة العالم التركي، بعدها فرصة جدية بمواجهة مخاوف التهميش وموازنة اتجاهاتهم المتمركزة حول الغرب، وربما بديلاً محتملاً لفشل سياساتهم الأوروبية والأمريكية، وربما الشرق أوسطية، فضلاً عن الأمل بأن تكون تركيا هي الزعيم غير الرسمي لرابطة العالم التركي وتتأسس جاذبية الإقليم من مجموعة من المؤشرات [1]

- 1منطقة جيوستراتيجية مهمة هي قلب أوراسيا .
- 2منطقة غنية بالموارد الطبيعية والمدنية وبخاصة النفط والغاز .
- 3القابلية لتلقي المبادرات السياسية الخارجية بعد فترة طويلة من العزلة.
- 4هشاشة البنى السياسية والدولية .
- 5الطبيعة التنافسية لتغلغل القوى الدولية والإقليمية.

ولقد تمكنت تركيا بفضل ظاهرتين متتاليتين من حيث الطبيعة والاهمية (من تعويض) تقلص أهميتها الاستراتيجية بالنسبة إلى العالم الغربي، نتيجة للتحولات التي أسفرت عن انهيار الانظمة الشيوعية شرق أوروبا، مما فتح افاق جديدة أمام الدبلوماسية التركية نتيجة التفكك الكامل للإمبراطورية السوفييتية وانعكاساته في القوقاز وآسيا الوسطى، إذ تعيش شعوب لها جذور مشتركة مع اتراك الاناضول، فضلاً عن الروابط القوية التي تعززها تيارات التبادل عبر المجتمعات، وهكذا تم الاعتراف فعلاً بظهور "عالم تركي" كان خارج حسابات الرؤية الرسمية، وهو عالم يشمل جمهوريات مستقلة .

وتمثل هذا العالم المتواصل جغرافيا من البلقان إلى سنجان وتركمانستان الشرقية، والشامل سكانياً لكثير من الناطقين باللغة التركية، حالة جيوستراتيجية أخذت تزداد أهمية يوما بعد يوم، علما أن الاشارة إلى العالم التركي كانت امراً مشبوهاً في تركيا منذ تأسيسها، لا سيما ابان الحقبة الأتاتوركية انطلاقاً من الحرص على إنقاذ منطقة القلب من الامبراطورية العثمانية المنهارة [2]

إن تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور دول مستقلة في القوقاز واسيا الوسطى قدم لتركيا فرصة فريدة لاستكشاف دور جديد لها بوصفها قوة إقليمية مؤثرة إذ تتمتع تركيا باللغة والعرق والعلاقات مع الدول الخمس أذربيجان وكازاخستان وأوزبكستان وقرغيزستان وتركمانستان التي يبدو أنها توفر أساسا متينا للعب دور مؤثر في تشكيل التنمية الاقتصادية والاتجاه السياسي والعلاقات الخارجية معها، ونجاح تركيا كدولة علمانية حديثة موجهة نحو اقتصاد السوق كبديل لهذه الدول في مرحلة ما بعد الشيوعية هذه الرؤية حظيت بدعم من الولايات المتحدة وأوروبا كبديل للنموذج الإسلامي الإيراني [3]

وتبنت النخب التركية توجهها نحو الجمهوريات الإسلامية على ضرورة ملئ الفراغ السياسي والاستراتيجي الناشئ عن تفكك الاتحاد السوفيتي، وذلك لاعتبارات تتصل بالأمن القومي التركي، وبالنظر إلى طبيعة الارتباطات الجيوبوليتيكية بين تركيا وهذه المنطقة، فالتطورات التي شهدتها المنطقة جعلت منها ساحة مفتوحة للتجاذب الإقليمي والدولي، ذلك أن المجتمع الخارج لتوه من عقود من الهيمنة الشيوعية – السلافية، يعاني من فقدان معظم المقومات المدنية الضرورية لإعادة البناء والتطوير، لذلك فهي بأمس الحاجة للمساعدات والخبرات الأجنبية، وهنا تبرز تركيا مع روسيا وإيران في طليعة الدول المتطلعة لممارسة دورها في ملء الفراغ وبكافة جوانبه، دون أن ينفي ذلك أهمية، بل محورية، الأطراف الدولية الأخرى كالولايات المتحدة، وألمانيا، واليابان، والصين[1]

كان اوزال اول رئيس حكومة أبدى اهتماماً خاصاً بجوار تركيا الجغرافي، سواء في العالم العربي، أو في القوقاز، أو في البلقان. ولكن حزب العدالة والتنمية ومنذ 2002، اخذ هذا الاهتمام مستوى غير مسبوق. خلال العقدين الماضيين سيما بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة في عام 2016، تجلى الاهتمام معززا بقوة اقتصادية ووحدة فائقة في قوة الدولة التركية، في عدد من السمات للسياسةالخارجية التركية والسياسة تجاه الحوار التركي بصورة خاصة، ومن أبرز هذه السمات هي [2]

1-إن مصالح تركيا لا تقتصر على العلاقة بين الغرب الأوربي، ولكنها تشمل أيضاً جوار تركيا الإقليمي، سيما الدول التي تجمعها بتركيا مواريث ثقافية أو اثنية، في قلب هذه المصالح التزامات سياسية وتاريخية، وافاق اقتصادية ومالية وضرورات يفرضها الأمن القومي التركي.

2-ان تركيا أكبر من ان تركن إلى الدور الذي يرسمه لها الحلفاء الغربيون، سواء باعتبارها موقعاً دفاعياً امام توجهات توسع روسيا الإتحادية، أو جسرا يربط أوروبا بوسط آسيا والشرق الأوسط، جذور تركيا التاريخية، وثقلها الثقافي والسياسي، وموقعها الجيو سياسي، تفرض عليها تعهد دور قيادي في اجنحة جوارها الثلاث: الشرق الأوسط، والقوقاز، والبلقان.

3 - الدور القيادي والطموح التركي كبير يفوق المجال الحيوي لها، وحتى لو اجتمعت الدول الكبرى في الحد من هذا الطموح التركي، فهي رسمت لها سياسة خارجية وفق القدرات التركية .

4-ان على تركيا دعم مواقفها والتعبير عن مصالحها بتحرك ملموس ومشهود على الأرض، وليس فقط بالتصريحات، بدون تحرك عسكري، واقتصادي، واستثماري، لن يكون للمواقف المعلنة أثر فعال في ميزان القوى والسعي نحو المصالح.

5-لتقوم تركيا بدورها وتحمي موقعها، لابد ان يكون لها اصدقاء وحلفاء في الجوار الإقليمي، وان تعمل دائماً على زيادة عدد الحلفاء والأصدقاء، ولكن هذه التحالفات لا يمكن الحفاظ عليها بدون ان تفي تركيا بالتزاماتها تجاه حلفائها، وأن تقف معهم في مواجهة المخاطر التي تهددهم، وان تدافع عن مصالحهم الحيوية كما تدافع هي عن مصالحها .

هذه السمات الرئيسة لما يمكن ان يسمى مبدأ اردوغان والذي يلاحظ عمله في كافة الازمات التي تعاملت معها انقرة في السنوات الأخيرة بعد احداث ثورات الربيع العربي في سوريا وليبيا ،إلى أذربيجان اخيراً.

وعلى أثر التحولات الأخيرة في النظام الدولي والمحيط الإقليمي لتركيا نجح التيار الطوراني المؤيد لجامعة الشعوب التركية في وضع الأسس الأيديولوجية لتأكيد المكانة الإقليمية لتركيا، عقب الانقلابات التي حصلت في محيطها المباشر، انفجار يوغسلافيا، تفكك الاتحاد السوفييتي، والتحولات في القوقاز ، وخطر الاصولية الايرانية، هذه العوامل لم يتم استعمالها لفترة طويلة من باب الحذر الشديد من القوة الكبرى المجاورة (الاتحاد السوفييتي)، إلا أنها شكلت دائماً طموحات بعض التيارات السياسية في تركيا، بل انها كانت ضمن تصور كمال أتاتورك لعلاقات تركيا بجمهوريات آسيا الوسطى، إذ صرح في خطاب له بتاريخ 29/ تشرين الاول

1933، بمناسبة الذكرى العاشرة لإعلان الجمهورية التركية عام 1933، قائلاً: أن الاتحاد السوفييتي اليوم صديق وجار... ونحن في حاجة لهذه الصداقة والوفاق. لكن لا أحد يمكنه التنبؤ كيف ستكون هذه العلاقة في المستقبل. هذه الامبراطورية يمكن أن تتفكك كما تفككت الامبراطورية العثمانية والامبراطورية النمساوية المجرية. والدول التي يتحكم فيها اليوم يمكن ان تفلت منه ويتم رسم ميزان قوى عالمي جديد.

إذ ذلك يجب على تركيا ان تعرف ماذا تفعل ويجب أن نكون مستعدين لمساعدتهم والاهتمام بهم فالدول يجب أن تتهيأ إلى ذلك بالحفاظ على الروابط المعنوية والروحية، اللغة هي رباط وجسر يجب أن نبحث عن جذورنا، يجب أن نتوحد ضمن تاريخنا الذي مزفته الأحداث، يجب أن ننتظر اتراك الخارج حتى يتقربوا منا، بل يجب علينا نحن التقرب منهم[1]

المحور الثاني : الرؤية الاستراتيجية تجاه منطقة دول المجلس التركي

تشكل الجمهوريات الإسلامية الوسطى (في آسيا الوسطى والقوقاز) المركز الأكثر قابلية لممارسة تركيا دور أساسي فيه لاعتبارات عديدة ابرزها [2]

1. أن هذه الجمهوريات غنية بالموارد الطبيعة (نفط، غاز، يورانيوم، نحاس الخ).

2. معالجة التضخم والبطالة السائد في تركيا.

3. محاولة وقف امتداد نفوذ الاصولية الدينية الراديكالية في هذه الجمهوريات، على أساس ان انتشارالنفوذ الايديولوجي والسياسي للمد الإسلامي سوف يؤثر على تركيا العلمانية.

4. هدف اقتصادي يتمثل بالاستفادة من الامكانيات الزراعية والبترولية والمعدنية، وفي المقابل، ترى هذه الدول في التقارب مع تركيا فرصة لمساعدتها في تحويل اقتصادها إلى اقتصاد السوق، بعد بقائها لعشرات السنين حبيسة الحكم السوفيتي، وعلى صعيد آخر، فان الصعوبات التي تواجهها تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى خفض قيمة المساعدات الأمريكية لها، يدفعها لان تكون أكثر حرصا على انشاء تعاون اقتصادي إقليمي مع هذه الدول .

5. وجود المصالح العربية في آسيا الوسطى، اذ ان هناك اعتقادا في الغرب ان تركيا تعد حلقة وصل بينهما وبين هذه الجمهوريات بسبب الصلات العرقية واللغوية مع تركيا .وفي هذا المجال، اكد (جيمس بيكر) في

زيارته إلى طاجكستان وتركمانستان واوزبكستان في شباط عام 1992، هذه الحقيقة قائلا: تؤيد الولايات المتحدة الأمريكية تقوية الدور التركي في سياسات المنطقة في آسيا الوسطى."

اندفعت السياسة الخارجية التركية في آسيا الوسطى وبخاصة في الجمهوريات التركية، بتأثير عوامل عديدة منها ما يخص تركيا نفسها وما يخص تحالفاتها الدولية، وبخاصة مع الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا، إلى جانب الاعتبارات الثقافية (الهوية والتاريخ)، والطموحات السياسية والافكار المتعلقة بـ (العمق الاستراتيجي) والدولة المركز ، واعتبرت تركيا ان المشتركات الثقافية والتاريخية وغيرها مع عدد من دول المنطقة، وربما التفوق الحداثي والوزن النوعي والمكانة...الخ، تمثل نوعاً من عبئ رمزي عليها الاستجابة له، والقيام بمقتضاه وبخاصة ما يتعلق بالانخراط النشط في الحياة السياسية للدولة الجديدة في الإقليم، على أساس المسؤولية التحديثية أو النهضوية، وتمثلت بإعادة الصلات الثقافية والتعليمية والإعلامية من خلال بناء المدارس والجامعات والمراكز الثقافية، واستقبال الطلبة والدارسين، والتغطيات الإعلامية متعددة الاشكال، والتأهيل والتدريب، وتسهيلات الشؤون المدنية والقنصلية، والجمركية، والاستثمارية والتبادل التجاري، والصلات السياسية من خلال التنسيق بين المؤسسات المختلفة لدى الجانبين. وكان من السياسات على هذا الصعيد تنظيم القمم التركية التي تجمع رؤساء الدول التركية في آسيا الوسطى بغية تحقيق تنسيق سياسي وتكامل اقتصادي وتعاون عسكري واستراتيجي وتوحيد لغوي...الخ[1] . وقد تكررت تلك القمم لكن بفاعلية قليلة نسبياً واستمرت على هذه الفاعلية القليلة التأثير.

أن إعادة توجه تركيا صوب أسيا الوسطى والقوقاز لم يكن دافعه فقط الحلم بزعامة تجمع تركي دولي، لكنها الرغبة في مواجهة محاولات السعودية وايران لنشر نموذجهما في تلك المنطقة، والأتراك يقدمون الأنموذج التركي أو فكرة تركيا كدولة علمانية ديمقراطية إسلامية مع اقتصاد السوق كبديل[2]

إن التوجه الحذر لحدود الدور التركي لا يغيب تماما عن خطابات حزب العدالة والتنمية، فهنالك من يدعو إلى إعادة التوازن إلى علاقات تركيا الخارجية وتنويعها عن طريق زيادة استقلالية الاستراتيجية التركية وعدم تبعيتها بشكل كامل للغرب، فامتلاك تركيا رؤية استراتيجية متكاملة وطويلة المدى وعدم الاكتفاء بالخضوع للتصورات الخارجية هو خطوة أساسية في مسار زيادة استقلالية تركيا في رسم أدوارها، وغياب مثل هذه الرؤية يفضي إلى الخضوع للضغط الخارجي إذ أن بناء النفوذ الإقليمي لتركيا يتطلب ممارسة خارجية ومتدرجة في سياق الخطوط أو المعالم الاستراتيجية التي تحددها القوى العظمى[1]

وقد ركزت تركيا جهودها منذ البداية وبشكل مضطرد في الجذور العرقية واللغوية والدينية والثقافية المشتركة مع شعوب آسيا الوسطى، لذلك انفقت تركيا كثيراً على هذا النمط من العلاقات واستحداث برنامجاً تلفزيونيا خاصا باسم(Aurasya) ، تم توزيعه منذ العام 1992، على جميع جمهوريات آسيا الوسطى وأذربيجان عبر القمر الصناعي بهدف خلق نمط من الثقافة التركية المشتركة، كما إن تركيا استطاعت أن تجعل من نفسها القوة الثقافية الخارجية الرئيسة في المنطقة بعد روسيا، من خلال توزيع وسائل الإعلام المطبوعة والاعداد الكبيرة من الاتراك الذين يزورون المنطقة باستمرار، والجهود الكبيرة التي تبذل لدعم الجانب التقني بكل أنواعه والجانب التربوي، وكذلك قبول (عشرة الاف) طالب من هذه الجمهوريات في جامعات تركيا خلال السنوات الخمس الأولى من عمر هذه العلاقة[2] .

ويصب في هذا الجانب ما طرحته النخب التركية من خطط عمل لتعزيز روابط بلادهم مع الشعوب التركية الأخرى، ولعل الأبرز منها تلك التي دعى اليها الدكتور حياتي دوغاناي، وهي [3]i:

1-تأسيس وزارة خاصة بالعالم التركي تتولى الإشراف على جميع السفارات لدى الجمهوريات الإسلامية السلطة في آسيا الوسطى والقوقاز، وكذلك القنصليات في المراكز السياسية للجمهوريات ذات الحكم الذاتي ضمن الفدرالية الروسية أو غيرها

2 - انشاء مركز (ابحاث العالم التركي)، يتبع الوزارة المقترحة يشتمل على وحدات بحثية فرعية تغطي مختلف جوانب العالم التركي، وشؤون الأقليات التركمانية حيثما وجدت

3 - ايفاد مدرسين للغة التركية ودعاة للدين الإسلامي، وبأعداد كبيرة إلى هذه البلدان، ورفد وتنمية أقسام اللغة والأدب والتاريخ والجغرافية في جامعاتها .

واستمراراً لرفع مستوى التعاون مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز، سجل الرئيس التركي رجب طيب اردوغان زيارة رسمية إلى العاصمة الأذربيجانية باكو" في المدة بين (14 - 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019)، وذلك لحضور القمة السابعة ل(المجلس التركي)، وأكدت القمة على تعزيز التعاون بين المؤسسات المهمة داخل المجلس، من الجمعية البرلمانية للدول الناطقة بالتركية، والمنظمة الدولية للثقافة التركية، والاكاديمية التركية، ومؤسسة الثقافة والتراث التركي، واكد المجلس على تأسيس التعاون بين الدول الاعضاء في قضايا السياسة الخارجية، والسياحة والتعليم والإعلام. وفي ذات السياق أعلن الرئيس التركي رجب طيب اردوغان امام نظيره الاذري الهام عليف في العاصمة الأذرية باكو"، عقب الاجتماع الثامن

لمجلس التعاون الاستراتيجي، أن بلاده تهدف لرفع حجم التبادل التجاري مع أذربيجان إلى 15 مليار دولار بحلول عام 2023، وشدد اردوغان على مناقشة العلاقات السياسية بين البلدين، واكد الجانبان على تعزيز سبل التعاون بين البلدين في كافة المجالات ومنها الجانب الثقافي والتعليمي والسياحي [1]". ويرى مراقبون ان تركيا قد كنت زياراتها ولقاء انها مع مسؤولي أذربيجان إذ قام الرئيس الأذربيجاني الهام علييف عام 2013، بزيارة تركيا وهي أول زيارة خاصة له، وقام وفد عسكري تركي بزيارة أذربيجان عام 2014، اشترت على أثرها أذربيجان صواريخ مضادة للدبابات، في فترة عادت المناوشات الحربية بينها وبين أرمينيا المدعومة من روسيا الإتحادية في 2-3 نيسان 2016، والموقف التركي من النزاع الأذربيجاني الأرميني على إقليم (ناغوري كرباغ) * وفق منظومة متشابكة من العوامل الدينية والتاريخية والعرقية والمصالح السياسية والاقتصادية مما يجعل العلاقة بينهما حساسة ومحورية ويضع مسؤولية تركيا الاخلاقية والتاريخية تجاه الشعب الاذري على المحك، ولأن تركيا هي طوق النجاة لأذربيجان من خصومها المحيطين بها، يكون أقلها دعم أذربيجان كموازن إقليمي ضد أرمينيا تحديداً، ويعد حل مشكلة إقليم ناغوري كرباغ محل نزاع على سياسة تركيا تجاه منطقتي البلقان والقوقاز فهو يحد فاعليتها في حوضي الأدرياتيكي وقزوين بشكل مباشر، وحل مشكلة الإقليم وازالة الحاجر الأرميني سيمكن تركيا من التواصل مع أذربيجان والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى بما يصنع منها قوة إقليمية يحسب لها حساب، ويحقق لها الترابط والتكامل مع الشرق الأوسط باعتبارها وحدة متكاملة من الناحية الجيو سياسية، كما يشكل النفط الأذري وموارد تركيا المائية وموارد شمال العراق النفطية وحدة متكاملة من ناحية جيواقتصادية [1]. وشهدت العلاقات التركية الاذرية تطورا ملحوظا، إذ استقبل وزير التعليم جيهون بايرامون رئيس الادارة العامة لشؤون الاتراك والجماعات الشبيبة المقيمين في الخارج في تركيا عبدالله ائرن مع الوفد الأذري المرافق له، وبحث الاجتماع الوضع الراهن للعلاقات التعليمية بين أذربيجان وتركيا وافاق التعاون، كما بحث الطرفان المسائل الخاصة بتعليم المواطن الأذري الذي يدرس في تركيا ضمن مشروع المنح الدراسية التركية[2]"

ومن الجدير بالذكر أن العلاقات الأذربيجانية التركية تعد استراتيجية واقوى علاقات ثنائية بين تركيا واحد اعضاء المجلس التركي وترتبط تركيا باذربيجان باتفاقيات سياسية وامنية واقتصادية ويعد وقوف تركيا الى جانب اذربيجان في حربها الأخيرة في تشرين الاول 2020 مع أرمينيا منعطفا في العلاقات الثنائية ومنطلقا الى تغيير جيوسياسي مهم للمنطقة، كما أنها تعد تركيا مجاورة الى اقليم نختشفان الأذربيجاني المعزول عن الأراضي الأذربيجانية وفي حال تم ربطه بطريق زنغزور مع اذربيجان عبر الاراضي الارمنية فعندها سيتم

وصل تركيا بأسيا الوسطي عبر بحر قزوين وبالتالي باعضاء المجلس التركي، كما أن اذربيجان تصدر معظم طاقتها من النفط والغاز عبر تركيا وكذلك في المجال الثقافي والإعلامي نجحت تركيا في الوصول إلى آسيا الوسطى منها ما يلي [3] :

1 – التواصل مع أوزكستان وتركمانستان وكازاخستان وقرغيزستان وأذربيجان إلى وضع ابجدية واحدة اطلق عليها (الأبجدية التركية المشتركة)، وهي الابجدية اللاتينية المعتمدة حاليا في تركيا منذ العام 1928

2– اعداد معاجم لغوية باللهجات التركية بهدف توحيد المصطلحات والرموز، وايفاد مدرسين للغة التركية إلى هذه الجمهوريات بأعداد كبيرة

3 – تبادل البعثات العلمية والتعليمية مع هذه الدول.

4– اقامة محطات تلفزيونية لبث برامج خاصة بهذه الجمهوريات .

5– إمداد هذه الجمهوريات بالمستلزمات التعليمية المختلفة

وبلغ عدد الاتفاقيات التي عقدتها تركيا مع دول آسيا الوسطى وأذربيجان حتى عام 1998، (400) اتفاقية في مجالات الاقتصاد والثقافة والتعليم والنقل والمساعدات التقنية وحقول التدريب، فيما وصل عدد المشاريع المشتركة التي تنفذها تركيا في عام 1999، والتي تساهم بنسبة 11% من مشاريع آسيا الوسطى إلى نحو (330) مشروعا تنفذها أكثر من 40 شركة تركية. أما بشأن الطاقة ونقلها فقد وقعت تركيا اتفاقية مع أذربيجان من خلال شركة النفط TPAO في آذار عام 1993، وذلك لمد خط أنابيب من باكو عاصمة أذربيجان إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، والذي تعلق عليه تركيا امال كبيرة، لأنه يمنحها قدرة اقتصادية ذات أهمية، وقد تطلعت تركيا للحصول على نصيب وافر من بترول وغاز هذه الجمهوريات ولا سيما بحر قزوين بسعر رخيص، للحصول على مصادر من العملات الصعبة ايضا عند مرور خطوط نقل الطاقة عبر الأراضي التركية [1]

كذلك تتطلع تركيا في الوقت نفسه إلى الحصول على كميات من النفط والغاز الطبيعي، وترى تركيا أن أرض هذه المصادر هي الطاقة الموجودة في آسيا الوسطى وبحر قزوين ومن ثم تنصب الجهود التركية في تذليل كل المعوقات في هذا الطريق، إذ ان ما تهدف اليه تركيا حالياً هو جعلها ممراً لأنابيب النفط والغاز من آسيا الوسطى والشرق الاوسط إلى أوروبا وربما يشكل مشروع نابكو لمد خط أنابيب بطول (3300) كم من تركيا

إلى أوروبا الغربية أحد أهم أدوات تحقيق هذه الاستراتيجية، وتعد كازاخستان اكبر شريك تجاري لتركيا إذ يصل حجم الاستثمارات التركية في مجال البناء قرابة خمسة مليارات دولار عبر أكثر من مائتي شركة تركية، كما ان انضمام كازاخستان عام 2006، لخط باكو – جيهان لنقل نفطها إلى الاسواق العالمية يعد نصرا كبيرا لتركيا، لأن المحور الذي ترتكز عليه السياسة الخارجية الاقتصادية التركية حيال الجمهوريات الإسلامية هو الحصول على تحقيق مد خطوط النفط والغاز [2]

أما بشأن تطور العلاقات الاقتصادية التركية مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز فقد تم في تشرين الأول عام 1992، عقد مؤتمر قمة لرؤسائها إذ أكد المؤتمرون على العمل على تطوير العلاقات بين بلدانهم في المجالات كافة، وأكد إعلان أنقرة الصادر عن المؤتمر المذكور على تشكيل (مجموعات العمل)، لإنجاز مشروعات النقل والاتصالات، وتحسين التجارة والتعاون الاقتصادي، وتطوير الصناعة الاقتصادية بين هذه الجمهوريات التي ستقود بالنتيجة إلى التجارة الحرة .[1]

فعلى المستوى الاقتصادي تعد التجربة الاقتصادية التركية من بين العوامل الرئيسة لتقبل النموذج التركي ، وقد ساعد ذلك واقع اقتصاد جمهوريات آسيا الوسطى غداة استقلالها، إذ يتسم على الخصوص بالتبعية الشديدة لروسيا، وندرة الاستثمارات، وعدم ملاءمة حجم الوحدات الانتاجية الموجودة مع هياكل الخدمات العمومية، وضعف الانتاج الصناعي، لان المنطقة كانت مصنفة ضمن هيكل الاقتصاد السوفيتي كمورد رئيس للاتحاد بالمواد الزراعية. ولذلك فإن طموح السلطات المحلية في الانتقال إلى اقتصاد السوق وجد صعوبات جمة تتطلب الاستفادة من نموذج جاهز. ولذلك طرحت التجربة التركية مباشرة واصبحت موضوع بحث واسع. والواقع أن مجمل الاجراءات التركية المتخذة في الاقتصاد التركي وانعكاساتها الايجابية على وتيرة النمو في تركيا، أصبحت بالنسبة إلى الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز عاملاً اضافيا يمكن توظيفه كنموذج. وهذا ما أكده الرئيس الاوزبكي إسلام كريموف قائلاً: "تعتبر تركيا نموذجاً اقتصادياً وسياسيا"، مضيفاً: "بأن الشعبين سيلتقيان في وقت قريب ممثلين في برلمان واحد [2]

ومع الجمهورية الاذرية كانت تركيا أول دولة اعترفت بجمهورية أذربيجان بعد استقلالها من الاتحاد السوفييتي عام 1991، وقدمت نفسها لدول القوقاز كتجربة ديمقراطية ليبرالية جديرة بالاتباع، وتحتل أذربيجان المرتبة الثالثة في قائمة الدول التي تستورد تركيا منها الغاز الطبيعي بعد روسيا وإيران، فضلاً عن التبادل التجاري المتزايد باستمرار إذ ارتفعت الصادرات التركية إلى أذربيجان من 1.550 مليار دولار عام 2010 إلى

2.960 مليار دولار عام 2013، وارتفعت الصادرات الأذربيجانية إلى تركيا من 865 مليون دولار عام 2010، إلى 2.290 مليار دولار عام 2014.

أضف إلى ذلك صادق البرلمان الأذربيجاني في نهاية ايلول 2016، على اتفاقية تاناب لنقل الغاز من اذربيجان إلى أوروبا عبر تركيا .[3]

إضافة إلى تطوير العلاقات الثنائية بين تركيا وهذه الدول، فإن تركيا تولي أيضا أهمية خاصة للتعاون المتعدد الأطراف بين دول العالم التركي، وانطلاقاً من هذا المفهوم، لعبت تركيا دورا رائدا في مسار (قمم قادة الدول الناطقة بالتركية) التي بدأت بالانعقاد في عام 1992، وما زالت مستمرة بالانعقاد، ويواصل مجلس التعاون فيما بين الدول الناطقة بالتركية (المجلس التركي) نشاطاته في إطار الفعاليات المنتظمة التي يتم تنظيمها على كافة الصعد والمستويات.[1]

وتأسيسا على ما تقدم أقامت تركيا وكالة تعاون متخصصة لتسهيل المبادلات مع دول المنطقة، أن الوكالة التركية للتعاون التقني والاقتصادي (تيكا) المؤسسة سنة 1992، مهمتها التنسيق بين النشاطات الخاصة والعامة في مادة التنمية في آسيا الوسطى. تقدم هذه الوكالة مساعدة للدول الجديدة في القطاعات الأكثر تنوعاً، وهي قد ساهمت فعلاً في تطوير نظام مصرفي، وفي تدريب كوادر تستطيع العمل ضمن اقتصاد السوق، وفي انشاء اتحاد غرف التجارة...وفي اتحاد البلدان المتحدثة بالتركية، وعلى إقامة شبكات معلوماتية، وعلى بث برامج تلفزيونية. ان هدف أنقرة هو تشجيع الاستقلال الاقتصادي لجمهوريات آسيا الوسطى بفضل تطوير اقتصادها الوطني وإقامة اسس ضرورية لاقتصاد السوق .[2]

وركزت تركيا جهودها الدبلوماسية لمساعدة الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز بعد استقلالها لجعلها مستقرة، وسعت لبناء علاقات مع تلك الدول من اجل بناء مجتمع تركي تكون هي قائدته، وهذا المصطلح الذي طرحه الرئيس التركي الأسبق تورغوت أوزال، إذ كان يرى أن هذا المجتمع سيكون مكسباً سياسيا واقتصادياً لصالح الشأن التركي.[3]

اما على مستوى العلاقات الثانية فقد بادرت تركيا إلى الاعتراف بهذه الجمهوريات وإقامة علاقات معها فور إعلانها الاستقلال، وقد سعت على عقد قمة لرؤسائها، وبعد عدة زيارات نجحت في عقد أول قمة في انقرة يومي (30 – 31 تشرين الأول 1992)، ثم القمة الثانية في اسطنبول عام 1994، والثالثة في بشكيك عام 1996، والرابعة في طشقند عام 1998، والخامسة في اسطنبول في ايلول 2010 .[4]

أما أهم نقاط الضعف في تطبيقات تركيا لسياستها تجاه دول اسيا الوسطى فتتمثل في افتقاد القدرة على تطوير الاستراتيجيات الكبيرة، التي تراعي الارتباطات التكتيكية بين ساحات السياسة من حهة ، والسياسات التي تطبق دون أن ترى لها نتائج تتعلق بالتأثير الإقليمي المتبادل، فتؤدي إلى تضييق ساحة المناورة على المدى المتوسط. فالوضعية الجيوسياسية لتركيا، تستلزم تجنب انتهاج السياسات الساكنة التي تستند إلى الخيارات الاستراتيجية لدى لاعبين مختلفين، وتبني سياسات دينامية قادرة على التعامل مع مختلف البدائل، والواجب على تركيا تطوير استراتيجية داخل الإقليم الدبلوماسي الاسيوي. وما لم يتم تقييم هذه الضرورة من خلال رؤيا بعيدة فسيكون من الصعوبة تطوير وتطبيق استراتيجية سليمة تجاه آسيا الوسطى في ظل النشاط المكثف الذي تبذله القوى الكبرى المؤثرة في التوازنات الاسيوية .[1]

وهنا يبدو ان السياسة الخارجية التركية قد عرفت تقاطعاً من ناحية البناء الاستراتيجي كشف عن عدم استعداد تركيا في بداية توجهها إلى آسيا الوسطى لمباشرة سياسة خارجية واضحة الأهداف، وتبدلت الملامح الأولى لحالة عدم الاستعداد للتعامل مع التحولات المتسارعة التي دفعت بها نهاية الحرب الباردة، اذ لم تستطع تركيا خلال المرحلة الأولى من بروز التطورات في آسيا الوسطى القيام بأي سياسة عقلانية وهادئة، فالانتقال المفاجئ من مرحلة لم تكن فيها آسيا الوسطى تحظى بأي وجود يذكر على أجندة السياسة الخارجية التركية إلى مرحلة اخرى اعتلت فيها آسيا الوسطى قمة جدول الاعمال التركي وتبوأت فيها مركز السياسة الخارجية التركية، حال دون الانخراط في عملية استعداد سيكولوجي، بل أفضت حالة عدم الاستعداد هذه والتركيز على تفضيل العوامل الجيو ثقافية (الدين، واللغة، والعرق، والهوية)، في إطار العالم التركي، أو الطوراني الذي يمتد من تركيا إلى تركستان الشرقية مروراً بجمهوريات آسيا الوسطى، إلى ازعاج القوى القارية والإقليمية المتنافسة على المنطقة. وفي هذا الصدد قامت الاوساط الأكاديمية التركية بتوصيف السياسة التركية نحو آسيا الوسطى بانها خضعت لمقاربات عفوية وعاطفية تستند إلى ردود أفعال أكثر من كونها سياسة خارجية عقلانية مخطط لها، الأمر الذي ادى إلى هذه السياسة أن تدخل في مرحلة التنافس والتعثر، تجلى ذلك عند التعامل مع الأزمات الانتقالية التي مرت بها آسيا الوسطى، وهذا ما منح دورا أكثر حضوراً ونشاطاً للاستراتيجيات الأخرى للاعبين والمنافسين لتركيا في هذه المنطقة.[2]

يتضح مما سبق أن هناك حالات ضعف متعددة في مجال عدم التأهيل السيكولوجي والنظري والمؤسسي في سياسة تركيا تجاه آسيا الوسطى، وعم وجود توافق بين النطاقات الاستراتيجية على المستوى الكبير والصغير، إضافة إلى غياب الترابط بين ساحات التأثير الإقليمي المتبادل، والخلل في ضبط العلاقة بين الخطوط

التكتيكية والاستراتيجية، التي تعد شرطا أوليا لتحقيق التنسيق بين المؤسسات. كما أن حالة التردد في تحديد أولويات السياسة الخارجية، التي برزت في الفترة الانتقالية، وغذتها أيضاً حالة عدم الاستقرار السياسي في تركيا، أدت إلى تحول هذا الضعف إلى مأزق في السياسة الخارجية خلال فترة قصيرة، وسع هذا الضعف التركي من ساحة مناورة اللاعبين الآخرين، ويعود استعادة روسيا نفوذها في المنطقة وان كان بشكل محدود تحت قيادة بوتين إلى ساحة المناورة التي وفرها لها الضعف التركي .[3]

ويمكن تلخيص أهداف تركيا من التعاون مع جمهوريات المجلس التركي في النقاط الاتية:[4]

– 1ترسيخ فكرة التعاون التركي بدلاً من الايراني في اذهان جمهوريات آسيا الوسطى واقناعهم بتلك الفكرة، وذلك بناء على أفضلية تركيا كبوابة سياسية واقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي ويرجع ذلك إلى أن الدور التركي يلقى تأييدا أوسع من الدور الايراني لدى الغرب، وذلك بسبب رغبتهم في الحيلولة دون اختراق الأصولية الإسلامية للمنطقة.

2– تهيئة الظروف الملائمة سياسيا من أجل تدعيم الموقف التركي اقتصادياً، خاصة في انابيب تصدير الطاقة من بحر قزوين بدلاً من إيران وروسيا.

3 – ترسيخ الثقافة التركية بالمنطقة، ومحاولة بناء إطار إقليمي تكون تركيا هي مركزه. ويمكن ان نركز على مجموعة من الصعوبات التي واجهت السياسات التركية في الجمهوريات التركية في آسيا الوسطى منها [1]:

1 . افتقار تركيا للموارد المادية مقابل الحاجة المتزايدة لدى دول الإقليم.

2 . رفض دول الإقليم استبدال زعامة الاتحاد السوفيتي بزعامة تركيا.

3 . رفض منطق الأخ الأكبر للأخوات الخمس، الذي ينطوي على أوضاع تمييزية واستعلاء وقوامة نفسية وسياسية .... الخ

4 . فشل السياسات التركية في فهم الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الاقليم .

5 . الصعوبات السياسية الداخلية في تركيا والعنف الداخلي والازمات الاقتصادية وعدم الاستقرار الامر الذي ادى الى انهماك تركيا بالسياسة الداخلية وتشويش صورتها امام دول الاقليم .

6 . وجود ديناميات اختراق اقليمية ودولية في جمهوريات اسيا الوسطى تتجاوز امكانات تركيا او انها اكثر قوة وتأثيرا مماكان متوقعا .

المحور الثاني: الرؤيا المستقبلية للمجلس التركي

المشهد الأول: الاستمرار والتصاعد

ارتكز هذا المشهد على رؤية مفادها تصاعد الدور التركي في الجمهوريات الإسلامية في أسيا الرسمى و القوقار، وبالتالي استمرار التعاون وتصاعد عملياته بمختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعليه تحاول تركيا بوصفها الدولة الانموذج بالنسبة للدول الناطقة بالتركية، متابعة انجازأهداف سياستها الخارجية في منطقة أسيا الوسطى والقوقاز، وذلك بفضل ما يوفره لها موقعها الجغرافي واقتصادها المتطور ونظامها السياسي العلماني، فضلا عن الاستفادة الكبيرة من تفكك الاتحاد السوفيتي وعليه سيكون هذا المشهد بمثابة مواصلة العلاقات الفاعلة وجني السياسات الخارجية التركية مجموعة من المنافع والفوائد المختلفة من حسن ادارة علاقاتها الخارجية وتنافسها في أسيا الوسطى وقناع الأطراف الدولية بسياستها الخارجية في هذه المنطقة المهمة من العالم، وخصوصا تلك المنافع التي تكمن في منطقة الدراسة اقتصاديا وسياسيا واستراتيجيا، بحيث سوف تستمر في مواصلة الحفاظ على مصالحها ومصالح حلفاتها الدوليين، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية التي تبدي تأييداً لسياستها وممارستها في آسيا الوسطى والقوقاز على حساب روسيا الاتحادية، ويدعم ما تقدم الآتي:

١ – دعم الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها إسرائيل لتركيا في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز على حساب ايران .

2–القبول الشعبي والرسمي للدور التركي في اسيا الوسطى والقوقازخاصة بعد الاحداث الاخيرة بين آذربيجان وارمينيا حول إقليم ناغورني كراباخ .

3– التحول الذي أصاب السياسة الروسية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي جعل سلم أولوياتها يهتم بقضاياها الداخلية، ومراجعة أسبقياتها وأدوات عملها بشكل فتح المجال للاعب التركي بالولوج إلى وسط آسيا والقوقاز.

4 – الواقع الجديد الذي تشهده المنطقة الذي يوصف بالتغيير الجيوسياسي بعد حرب ال44 يوما بين اذربيجان وارمينا في نهاية عام 2020 والتي أدت إلى انتصار اذربيجان وتحرير اراضيها، وبعد عام من الحرب بدات ارمينيا بالتنازل لصالح اذربيجان في عدة قضايا اهمها قضيتي ترسيم الحدود وفتح طريق بري بين اقليم نختشفان واذربيجان وان لم يتم حتى الآن لكن المفاوضات جارية وباشراف روسيا التي كانت تحمي ارمينيا سابقا، كما وفي الوقت نفسه أن تركيا متفقة مع اذربيجان ومندفعة بشكل كبير لتطبيع العلاقات مع

أرمينيا، وعلى الرغم من ان ايران لم تكن راضية بذلك التحول الا انه بدأت تركيا بتسوية بعض الخلافات معها ومنحها بعض التعويضات عن الخسائر الاقتصادية جراء ربط تركيا باذربيجان ومنحها دور سياسي من خلال المنصة السداسية التي تشكلت لحفظ استقرار المنطقة بين تركيا وايران وروسيا واذربيجان وأرمينيا وجورجيا.

المشهد الثاني: سيناريو بقاء الوضع

ينطلق هذا المشهد من فرضية بقاء الوضع في المجلس التركي كما هو عليه، الأمر الذي يوفر بيئة خارجية مناسبة للسياسة الخارجية التركية لتنفيذ أهدافها السياسية والاقتصادية والثقافية في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز، وحفز من استمرار تركيا في لعب دور مؤثر وفاعل في الجمهوريات الإسلامية هو عامل اللغة والدين وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي الذي يعتبر انموذجا فريدا ومثالاً يحتذى به في المنطقة.

ويعزز هذا المشهد مجموعة من المعطيات منها:

1 – تصاعد التنافس الدولي والإقليمي في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، خاصة بعد عودة روسيا ورغبتها في لعب دور منافس للدور الأمريكي بمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز، الأمر الذي سيشكل محفز لدعم دور تركي بوصفه شريك استراتيجي قديم في المنطقة، للحفاظ على مصالحها.

2 – طبيعة الظروف الدولية بعد احداث 11 سبتمبر 2001، فرضت على الدول الكبرى في النظام الدولي تأييد دور تركي يمثل الاعتدال والوسطية في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز للحفاظ على أمن واستقرار قلب العالم متمثلاً بجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية.

3– أخذ شعوب آسيا الوسطى بالأنموذج التركي اقتصادياً وسياسيا وثقافيا على حساب الانموذج الايراني، والتعامل مع تركيا بوصفها المرجع التاريخي والاجتماعي والثقافي للشعوب الناطقة بالتركية في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز، وهذا يوفر البيئة المناسبة لاستمرار وجود العملي التركي والتعاون في مختلف المجالات بين دول المنطقة، بما يضمن لتركيا استمرارية دورهاوسياستها في دول المجلس التركي

المشهد الثالث : سيناريو تراجع المجلس التركي

ينطلق هذا المشهد من فرضية تراجع أهمية وتأثير الدور التركي في الجمهوريات الإسلامية في اسيا الوسطى والقوقاز الحساب عودة الهيمنة الروسية وتمدد النفوذ الصيني في المنطقة، ويدفع بهذاالاتحاد مجموعة من المعطيات منها :

1- تنامي دور الصين كقوة كبرى في السياسة الدولية، وتدخلها في آسيا الوسطى والقوقاز للحفاظ على مصالحها الاقتصادية، والتحالف مع ايران في تنفيذ أهداف سياستها الخارجية في المنطقة،على حساب تأييد الدور التركي فيها الأمر الذي سيحد من فاعلية السياسات الخارجية التركية فيها.

2 – اشتداد التنافس على موارد اسيا الوسطى والقوقاز من الممكن أن يدفع باتجاه اشعال الحروب الداخلية بين مكوناتها المجتمعية خاصة في ظل الاستقطابات الفرعية خارجيا، فكل مكون اجتماعي يستند إلى دولة لتحميه ويمثل مصالحها، كما حصل في الدول العربية في سوريا والعراق وليبيا واليمن وغيرها.

3- ان الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز كانت ولفترات طويلة من الزمن جزءاً من دول الإتحاد السوفيتي، ومن الممكن ان يكون هذا الماضي جزءاً من الذاكرة الجمعية لمجتمعات دول الاتحاد السوفيتي، مما قد يدفع بها للحنين إلى العودة إلى ايامه السالفة.

-4عودة روسيا وبقوة لتنافس الولايات المتحدة الامريكية في شتى المجالات وفي أكثر من مكان في العالم، ومنها في دول آسيا الوسطى، انطلاقاً من المحافظة على الأمن القومي الروسي ومواجهة الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي.

5- التحالفات الجديدة التي قد تشهدها منطقة آسيا الوسطى والقوقاز من الممكن ان تقلص من فاعليةالمجلس التركي.

وعلى الرغم من المعطيات التي أشرت في المشهدين الثاني والثالث إلا ان معطيات المشهد الأول هي التي نرجحها كون الدور التركي هو المؤثر في آسيا الوسطى في الوقت الحالي والمستقبل القريب، نتيجة الدعم الأمريكي والاسرائيلي للعب هذا الدور، فضلاً عن القبول الشعبي لنموذجها الاقتصادي وتجربتها السياسية في الدول الناطقة بالتركية ، ولهذا سيكون للمجلس التركي مستقبل سياسي مستقر في ظل استقرار العلاقة مع روسيا والصين حاليا .

الخاتمة

وفي الختام توصلت الدراسة الى مجموعم من النقاط وهي :

1- انه يمكن التأكيد على نجاح فكرة تأسيس المجلس ، وان هذا النجاح يؤكد على وجود ذهنية سياسية مشتركة بين جميع الدول تقوم على اساس الولاء للفكرة القومية واللغة التركية ، بالإضافة الى المصالح المشتركة ، وان المجلس قادر على تحقيق الاهداف التي وضع من اجلها ولاسيما الاهداف الاقتصادية كمنظمة قادرة على خوض المنافسة الاقتصادية في رقعة جغرافية غاية في الاهمية بالنسبة لدول العالم ولاسيما الكبرى منها .

2-أتكأت تركيا في تأسيسها للمجلس وقيادته الفعلية على التاريخ والجغرافية والثقافة والدين، وعلى اللغة كعنصر أساسي للثقافة والقومية، فاللغة هي المادة الماسكة للقومية، ولسانها الناطق، وأداتها التفكير والتعبير والتواصل، وهذا يدلل على إدارك سياسي عميق لأهمية التأسيس لهذا الإطار القومي السياسي الجامع.

3-سيعزز هذا المجلس من مكانة تركيا الاقليمية ويزيد من تأثيرها الدولي، ويمنحها مرونة في سياستها الخارجية كمنطقة أخرى للنفود اضافة إلى الشرق الأوسط وليبيا، وتركيا مع المجلس قطعا تختلف من تركيا من غيره، ولاسيما أن ذلك تعزز في الأزمة الأذربيجانية ودور تركيا الفاعل في ذلك.

وتركيا تريد من تحويل المجلس إلى منظمة كي يكون منظمة عالمية مؤثرة في العالم، ومنطقة سوق لمنتجاتها الصناعية المتطورة ولاسيما العسكرية منها.

4-أن فكرة المجلس هي قضية استراتيجية بالنسبة لتركيا، فهي تعبر عن استراتيجيتها الراهنة في أن تكون قوة اقليمية قوية ذات قرار سياسي مستقل وهذا لايتحقق بدون اكتفاء ذاتي وتحرر من التأثير الدولي في صناعة القرار السياسي، والخلاص من تقيدات التحالفات الاستراتيجية التي تصب في مصلحة دول معينة، ولاتصب في مصلحتها العليا أو ما تخطط له من مصالح على المستويات كافة.

وبقدر تعلق الأمر بكيفية استفادة جمهورية العراق من هذا المجلس وبما يعود بالنفع على المسلحة العراقية العليا توصي الدراسة ببعض التوصيات لصانع القرار العراقي لتكون الدراسة النظرية في خدمة الدبلوماسية، والسياسة الخارجة العملية على وجه العموم.

المصادر

[**] تكون المجلس التركي أول الأمر بموجب اتفاقية (ناختشيفان) الخاصة بتأسيس منظمة تعاون للدول الناطقة بالتركية في 3 /تشرين الأول/ 2009، وضمت كل من (آذربيجان، كارخستان، قرغيزستان، بالاضافة إلى تركيا، ثم انضمت كل من اوزبكستان وتركمانستان، وجمهورية قبرص التركية زائدا المجر كعضو مراقب).

(1) عماد محمد صالح، العلاقات التركية –اليونانية 1974–2004، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005، ص103

(2) أحمد داود اوغلو، الاستراتيجية التركية الجديدة ،مجلة شؤون الشرق الاوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية ،بيروت ،العدد (116) ،2004، ص ص 535–536.

(1)عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية –التغيير ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،بيروت ،ص ص 251 252 .

(2)مصطفى جاسم حسين، الدور التركي للمدة من 2002 إلى 2010، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (20)، 2012، ص ص10–11

(3)أحمد عبدالأمير الانباري، المحددات الإقليمية والدولية للسياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، العدد(51)،تشرين الثاني2010، ص 6.

(1)محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، رياض الريس للكتب والنشر، ، بيروت، 1997، ص211.

(2)تقرير موقف، مبدأ اردوغان: الاستراتيجية التركية في المحيط الإقليمي، مركز الجزيرة الدراسات، الدوحة 2020، ص ص 8–9

(1)عمار جفال، التنافس التركي– الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (106)، 2005، ص ص18–19.

(2)عماد محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص105.

(1)عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية التغيير، مصدر سبق ذكره، ص ص 272–273

(2)أحمد النعيمي، الصراع الدولي على الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى الأنموذج التركي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1997، ص ص2–3

[1]باسم خميس خيرالله، تركيا و المتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط (الوضع في سوريا المونجا)، رسالة ماجستير (غير منشوره)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2014، ص62

[2]هاينز كرامر، آسيا الوسطى والنفوذ التركي، ترجمة: ناطق خلوصي، مجلة آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العدد (7-8)، تموز -اب 1999، من 41

[3]محمد نور الدين، مصر سبق ذكره من من 210-211

[1]محمود عبدالرحمن خلف، البعد الثقافي في سياسة تركيا الخارجية تجاه اقليم جنوب القوقاز (أذربيجان انموذجا)،مجلة العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،العدد (60)2020 ، ص 386

*شنت اذربيجان حملة عسكرية على الإقليم في سبتمبر أيلول 2020 دامت 6 أسابيع، تمكنت بنتيجتها من استعادة 5 اقليم أذرية احتلها الأرمينيون عام 1994 في محيط قره باغ، واستعادة مدينة شوشه الاستراتيجية داخل الإقليم، وقضى الاتفاق الذي رعته موسكو في 9-10 نوفمبر تشرين الثاني بانسحاب الأرمينين من محافظتين أخريين كانتا قد احتلتا عام 1994 في خطاب خاص اعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أنه ونظيريه الأرميني والأذري، وقعوا إعلانا مشتركا حول وقف شامل لإطلاق النار في إقليم قره باغ برعاية روسية، ووصفه الرئيس علييف بانه التاريخي ، وقد جاء بعد مفاوضات شاركت فيها تركيا، وينص الاتفاق على البنود التالية

1- اعلان وقف كامل لإطلاق النار اعتبارا من منتصف ليل 10 نوفمبر تشرين الثاني بتوقيت موسكو، وتوقف الجيشين الأذري والأرميني في مواقعهما، وقد تعهدت الأطراف بتبادل أسرى الحرب

2-إعادة أرمينيا منطقة كلبجار إلى أذربيجان بحلول 15 نوفمبر تشرين الثاني، ومنطقة لاتشين بحلول 1 ديسمبر كانون الأول 2020، تاركة تحت سيطرتها ممر لاتشين بعرض 5 كيلومترات، مما سيضمن ربط قره باغ بأرمينيا ولا تنطبق هذه النقطة على مدينة شوشة الاستراتيجية التي باكو تحريرها يوم 8 نوفمبر تشرين الثاني

3- تقوم ارمينيا بحلول 20 نوفمبر تشرين الثاني 2022 بتسليم اذربيجان منطقة اغدام وجزء من منطقة غازاخ الاذرية التي تحتلها .

4- يتم نشر وحدة حفظ سلام روسيا قوامها 1960 عسكريا مع 90 ناقلة جنود مدرعة و380 قطعة من المعدات الخاصة على طول خط التماس في قره باغ وعلى طول ممر لاتشين بالتزامن مع انسحاب الجيش الارميني

5- حددت مدة بقاء القوات الروسية ب5 سنوات مع التجديد التلقائي لفترات اضافية مدتها 5 سنوات اذا لم يقرر اي من اطراف الاتفاقية الانسحاب منها

6- يتم تحديد خطة خلال السنوات الثلاث المقبلة لبناء طريق مرور جديد على طول ممر لاتشين، لتوفير وضمان الاتصال بين ستيباناكيرت وأرمينيا، مع إعادة نشر وحدة حفظ السلام الروسية لاحقا لحماية هذا الطريق

7- تتعهد آذربيجان بضمان سلامة خطوط النقل على طول عمر لاتشين

8-ضمان عودة النازحين واللاجئين إلى قره باغ والمناطق المحيطة بها، تحت إشراف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

9-الغاء الحظر المفروض على جميع الروابط الاقتصادية والنقل في المنطقة وقد تعهدت ارمينيا بضمان النقل والتواصل بين المناطق الغربية لاذربيجان وجمهورية ناختشيفان ذاتية الحكم وسيخضع ذلك لمراقبة حرس الحدود الروسي . ينظر : ناغورني قره باغ (الجغرافيا الملغومة) تغطية شاملة عن الصراع الاذري الارميني وتحولات الحرب والسياسة منشور في شبكة المعلومات

على (الإنترنت) الرابط https://www.aljazeera net/knowledgegate/newscoverage ، تم زيارته في 14/11/2021

[1]عامر على راضي العلاق، أثر تقاطع الارادات الإقليمية والدولية في تقاسم الصراع على إقليم ناغوري كرباغ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (56)، 2017، هي ص 192-193.

[2]محمود عبدالرحمن خلف، البعد الثقافي في سياسة تركيا الخارجية تجاه إقليم القوقاز، مصدر سبق ذكره، من 386

[3]هاني الياس خضر الحديثي والظاهر ادم الطاهر حمد، اثر المتغيرات الاسيوية على الوطن العربي : دراسة في العلاقات الاسرائيلية الاسيوية : دراسة حالة الصين والهند ودول اسيا الوسطى ، ط1 ،دار الجنان للنشر والتوزيع ،عمان ،2014، ص ص 287-288

[1]نضال جهاد حميد العبيدي، الدور الاقليمي لتركيا بين محددات الناتو والتطلع القومي، رسالة ماجستير (غير منشوره)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2013، ص ص124-125.

[2]جاسم محمد حسن العدول، تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، أوراق تركية معاصرة، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، العدد (13)، 2000، ص 113

[1]أحمد نوري النعيمي، الصراع الدولي على الجمهوريات الإسلامية في اسيا الوسطى : الانموذج التركي ،مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، 1997، ص38.

[2]عمار جفال، مصدر سبق ذكره، ص 26

[3]عامر علي راضي العلاق ،دور المؤسسة العسكرية في السياسة التركية وانعكاساته الدولية ،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،الجامعة المستنصرية ،العدد (25) ، 2008، ص ص 192-193.

[1]وزارة الخارجية، الجمهورية التركية، العلاقات التركية مع دول آسيا الوسطى: منشور على شبكة المعلومات (الإنترنت) على الرابط https://www.mfa.gov.trhijra.news

[2]قاسم دحمان، السياسة الخارجية الروسية في اسيا الوسطى والقوقاز ،لندن ،2016 ، ص 124.

[3]نهي الدسوقي، الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقار بين الأهمية والتنافس الدولي، في مجموعة مؤلفين، الثقل الاسيوي في السياسة الخارجية: محددات القوة الاسيوية، المركز الديمقراطي العربي الدراسات الأستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين. المانيا، 2018، ص22

[4]هاني الياس خضر الحديثي والظاهر ادم الطاهر حمد، مصدر سبق ذكره، ص287.

[1]أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في السياسة الخارجية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، بيروت، 2010، ص 535.

[2]لزهر وناسي، التفاعلات الاستراتيجية في آسيا الوسطى: دراسة في العلاقات بين مثلث القوة (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين روسيا)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر، 2014، ص ص 90-91

[3]داود أوغلو، مصدر سبق ذكره، ص ص 527-528

[4]نهى الدسوقي، مصدر سبق ذكره، ص 222

[1] سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية ،مصدر سبق ذكره،ص 174

المصادر باللغة الانكليزية

(1)Imad Muhammad Salih, Turkish-Greek Relations 1974-2004, Master's Thesis (unpublished), College of Political Science, University of Baghdad, 2005, p. 103

(2)Ahmed Davutoglu, The New Turkish Strategy, Journal of Middle East Affairs, Center for Strategic Studies, Beirut, No. (116), 2004, pp. 535-536.

(1)Aqil Saeed Mahfouz, Turkish Foreign Policy Continuity - Change, Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut, p. 251-252.

(2)Mustafa Jassim Hussein, The Turkish role for the period from 2002 to 2010, Political and International Journal, College of Political Science, Al-Mustansiriya University, No. (20), 2012, pp. 10-11

(3)Ahmed Abdul-Amir Al-Anbari, Regional and International Determinants of Turkish Policy towards the Palestinian Issue, Center for Palestinian Studies, Baghdad, Issue (51), November 2010, p. 6.

(1)Muhammad Noureddin, Turkey in the Changing Time: Identity Anxiety and the Conflict of Choices, Riad Al Rayes for Books and Publishing, Beirut, 1997, p. 211.

(2)Position Report, Erdogan's Doctrine: The Turkish Strategy in the Regional Environment, Al Jazeera Studies Center, Doha 2020, pp. 8-9

(1)Ammar Jafal, Turkish-Iranian Rivalry in Central Asia and the Caucasus, Strategic Studies, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, No. (106), 2005, pp. 18-19.

(2)Imad Muhammad Salih, a previously mentioned source, p. 105.

(1)Aqil Saeed Mahfouz, Turkish Foreign Policy Continuity of Change, aforementioned source, pp. 272-273

(2)Ahmed Al-Nuaimi, The International Conflict over the Islamic Republics in Central Asia, the Turkish Model, Center for International Studies, University of Baghdad, 1997, pp. 2-3

(1)Basem Khamis Khairallah, Turkey and Regional Changes in the Middle East (The Situation in Syria Monga), Master's Thesis (unpublished), College of Political Science, Al-Nahrain University, 2014, p. 62

(2)Heinz Kramer, Central Asia and the Turkish Influence, translation: Nathiq Kholusi, Arab Horizons magazine, House of General Cultural Affairs, Baghdad, Issue (7-8), July-August 1999, from 41

(3) Muhammad Nour al-Din, Egypt, previously mentioned from 210-211

(1)Mahmoud Abdul Rahman Khalaf, The Cultural Dimension in Turkey's Foreign Policy towards the South Caucasus (Azerbaijan as a Model), Journal of Political Science, College of Political Science, University of Baghdad, Issue (60) 2020, p. 386

(1)Amer Ali Radi Al-Alaq, The Impact of the Intersection of Regional and International Wills in Sharing the Conflict on the Nagorno-Karabakh Region, Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, Issue (56), 2017, pp. 192-193.

(2)Mahmoud Abdul Rahman Khalaf, The Cultural Dimension in Turkey's Foreign Policy towards the Caucasus Region, aforementioned source, from 386

(3)Hani Elias Khader Al-Hadithi and Al-Zahir Adam Al-Taher Hamad, The Impact of Asian Variables on the Arab World: A Study in Israeli-Asian Relations: A Case Study of China, India and Central Asian Countries, 1st Edition, Dar Al-Jinan Publishing and Distribution, Amman, 2014, pp. 287-288

(1)Nidal Jihad Hamid Al-Obaidi, The Regional Role of Turkey between the Determinants of NATO and National Aspiration, MA thesis (unpublished), College of Political Science, Al-Nahrain University, 2013, pp. 124-125.

(2)Jassim Muhammad Hassan Al-Adoul, Turkey and the Islamic Republics of Central Asia, Contemporary Turkish Papers, Center for Turkish Studies, University of Mosul, No. (13), 2000, p. 113

(1)Ahmed Nouri Al-Nuaimi, The International Conflict over the Islamic Republics in Central Asia: The Turkish Model, Center for International Studies, University of Baghdad, 1997, p. 38.

(2)Ammar Jafal, a previously mentioned source, p. 26

(3)Amer Ali Radi Al-Alaq, The Role of the Military Institution in Turkish Politics and its International Repercussions, Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, Al-Mustansiriya University, Issue (25), 2008, pp. 192-193.

(1)Ministry of Foreign Affairs, Republic of Turkey, Turkish Relations with Central Asian Countries: Publication on the Internet at the link https://www.mfa.gov.trhijra.news

(2)Qassem Dahman, Russian Foreign Policy in Central Asia and the Caucasus, London, 2016, p. 124.

(3)Noha El-Desouki, The Islamic Republics in Central Asia and Qawaqar between Importance and International Competition, in a group of authors, Asian Weight in Foreign Policy: Determinants of Asian Power, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, Berlin. Germany, 2018, p. 22

(4)Hani Elias Khader Al-Hadithi and Al-Zahir Adam Al-Tahir Hamad, a previously mentioned source, p. 287.

(1)Ahmed Davutoglu, Strategic Depth, Turkey’s Position and Role in Foreign Policy, translated by: Muhammad Jaber Thalji and Tariq Abdul-Jalil, Arab House of Science Publishers and Al Jazeera Center for Studies, Beirut, 2010, p. 535.

(2)Lazhar and Nasi, Strategic Interactions in Central Asia: A Study of the Relationships between the Triangle of Power (USA, China, Russia), PhD thesis (unpublished), Faculty of Law and Political Science, Hadj Lakhdar University - Batna, Jarir, 2014, p. pp. 90-91

(3)Davutoğlu, a previously mentioned source, pp. 527-528

(4)Noha El-Desouky, a previously mentioned source, p. 222

(1)Saeed Mahfouz, Turkish Foreign Policy Continuity, aforementioned source, p. 174